

الجديدة في يهودا والسامرة على مدى 10 أشهر. ويتعرض المستوطنون في يهودا والسامرة لهجوم غير عادل منذ نصف قرن تقريباً فيما يحق لهم ممارسة الحياة الطبيعية شأنهم شأن أي مواطن آخر بحيث تستهدف سياستنا تحقيق هذه الغاية تحديداً بمعنى جعلهم قادرين على ممارسة الحياة الطبيعية.

ورغم كل الصعوبات فقد التزمنا بهذا التعهد المترتب على قرار المجلس المصغر [للشؤون الأمنية والسياسية] واستوفيناه بحذافيره رغم كون هذا الالتزام [بتجميد البناء في المستوطنات] أمراً غير سهل أخذناه على عاتقنا. أما الآن فيهمّنا مواصلة المفاوضات السلمية إذ يُعتبر ذلك مصلحة حيوية بالنسبة لدولة إسرائيل. وقد أصبحنا في غمرة اتصالات سياسية حساسة مع الإدارة الأميركية بحثاً عن حل يتيح مواصلة المحادثات. ولا يجوز في هذا الأوان إطلاق التصريحات ولا نريد إحداث الزوابع، كما لا يسعني إنكار كل خبر كاذب ينشره الإعلام، لكن يهّمنا العمل بصورة تنم عن الذكاء ورباطة الجأش والمسؤولية للمضي قدماً بالمسيرة السياسية. سوف ندرس بصورة هادئة الصورة والواقع المعقد الذي نعيشه بعيداً عن دائرة الضوء. وأقترح على الجميع التحلي بالصبر والتصرف بمسؤولية ورباطة جأش وأولاً بهدوء، وهذا تحديداً ما نقوم به...“

وثيقة رقم 230 :

بيان مروان البرغوثي حول المفاوضات مع "إسرائيل"، والمصالحة الفلسطينية²³⁰

5 تشرين الأول/ أكتوبر 2010

في ضوء قرار المحكمة الإسرائيلية مواصلة سياسة العدوان والاحتلال والاستيطان، والضرب بعرض الحائط الجهود الدولية والإقليمية، وفي ضوء لقاء دمشق بين وفد حركتي فتح وقيادة حركة حماس وصدور بيان مشترك، فإنني ومن زنانة العزل الانفرادي أؤكد على ما يلي:-

1- أن لا جدوى من أية مفاوضات مع الحكومة الفاشية في إسرائيل. حكومة الاحتلال والعدوان والاستيطان، وأنه من الخطأ إجراء أية مفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية قبل التزامها بمبدأ إنهاء الاحتلال والانسحاب إلى حدود 1967 بما في ذلك القدس الشرقية، والإقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين طبقاً للقرار الدولي 194، والإفراج الشامل عن الأسرى والمعتقلين والاعتراف بحق شعبنا في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية. إن الحكومة الإسرائيلية تتحمل وحدها مسؤولية فشل عملية السلام.

2- أدعو القيادة الفلسطينية إلى رفض هذه المفاوضات لأنها عديمة الجدوى في ظل غياب الشريك الإسرائيلي للسلام، ورفض الحكومة الإسرائيلية الالتزام بالمبادئ المذكورة أعلاه.

3- أؤكد دعمنا الكامل للبيان المشترك الصادر في دمشق بين حركتي فتح وحماس، وأدعو قيادتي فتح وحماس إلى مضاعفة الجهود ومواصلتها لتذليل العقبات أمام المصالحة الوطنية والتوصل لتفاهات فلسطينية - فلسطينية تمهيداً لتوقيع الوثيقة المصرية في أقرب وقت ممكن، مؤكداً أن الوحدة الوطنية هي شرط للمقاومة والمفاوضات المثمرة وهي قانون الانتصار لحركات التحرر

الوطني والشعوب المقهورة، وهي ضرورة كالماء والهواء في الحالة الفلسطينية، وأن تجسيد مبدأ الشراكة يأتي من خلال إنهاء حالة الانقسام لإعادة اللحمة والوحدة للضفة والقطاع ووحدة المنظمة والسلطة والقيادة، وبناء هذه الشراكة على أساس ديمقراطي من خلال إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة ولعضوية المجلس الوطني الفلسطيني، والعودة لوثيقة الأسرى للوفاق الوطني باعتبارها برنامجاً وطنياً شاملاً.

4- إنني أؤمن كل الجهود المخلصة من كافة الأطراف الداعية والساعية والعاملة على إنهاء الانقسام وأخص بالذكر جهود الشخصيات الفلسطينية المستقلة برئاسة السيد منيب المصري والذي عمل بإخلاص ولا زال يذلل العقبات أمام المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام.

5- إنني أدعو الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وبكافة قواه الوطنية وأحزابه وشخصياته ومؤسساته إلى التحرك الشعبي دعماً لجهود المصالحة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام.

6- أدعو شعبنا الفلسطيني وكافة القوى الوطنية والإسلامية العمل على إعلان يوم وطني للتضامن مع صمود شعبنا في سلوان بشكل خاص وفي القدس بشكل عام، والتحرك على أوسع نطاق للتضامن مع أهلنا في مواجهة العدوان الذي تتعرض له من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وثيقة رقم 231:

تصريح لحركة حماس يدين الأحكام السياسية في الضفة الغربية²³¹

6 تشرين الأول/ أكتوبر 2010

تعقيباً على إصدار المحاكم العسكرية التابعة لفريق أوصلو في الأيام القليلة الماضية أحكاماً قاسية ضد مختطفين في سجونها، كان آخرها الأحكام الصادرة ضد كل من: علاء أبو ذياب (سجن 20 عاماً)؛ من كوادر كتائب القسام، وعبد الفتاح شريم (سجن 12 عاماً)، وزوجته ميرفت صبري (سجن عاماً واحداً)؛ من مناصري حركة حماس..، صرّح مصدر مسؤول في حركة حماس بما يلي:

إننا في حركة حماس ندين بشدة هذه الأحكام السياسية الجائرة، ونستهجن صدورهما بحق مواطنين يدافعون عن أرضهم وعرضهم ضد احتلال صهيوني غاشم، ونعدُّ هذه الأحكام سياسية بامتياز، تخدم الاحتلال وأمن مستوطنيه الذين يعثون بالضفة الغربية، كما أنها تلقي بظلال سلبية، وتضع المزيد من العراقيل أمام الحوار والمصالحة الوطنية.

إننا نطالب السيد محمود عباس بضرورة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإغلاق السجون كافة، ووقف الإجراءات التعسفية والمحاكم السياسية التي تطال المقاومين وأنصار برنامج المقاومة في الضفة الغربية..، كما ندعو المؤسسات الحقوقية إلى الضغط على السلطة في رام الله من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وحماية أمن المواطنين.

المكتب الإعلامي

الأربعاء 27 شوال 1431هـ

الموافق 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2010م

